



جامعة تيسمسيلت
مجلة



الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التزقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

التزقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743



الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة



مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 04 العدد 02

دسيمبر 2021

revue.mesd@gmail.com

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المدير الشرفي للمجلة

أ. د. دهموم عبد المجيد مدير جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلة

أ. د. ألعيداني إلياس، جامعة تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

أ. د. محي الدين محمود عمر ، جامعة تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د سوداني نادية ، جامعة تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سماعيل عيسى / د. محمودي أحمد / د بوكريدي عبد القادر / د. بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
أ. د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال خريف	جامعة ابن زهر المغرب
أ. د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
أ. د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ. د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدجاوي	كلية الحقوق - جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د. عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية
د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية - العراق -

معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر	د. نشأت ادوارد
جامعة بغداد	ا.د.سعاد هادي حسن الطائي
جامعة سلطان قابوس عمان	د وكيل عمار
مصر	أ.د/ رحاب يوسف
جامعة بشار	أ.د. عبد السلام مخلوفي
جامعة ابن باديس مستعانة	ا د عدالة العجال
جامعة الجلفة	أ.د. مداح خضر
جامعة تيسمسيلت	أ.د. عمر محي الدين محمود
جامعة تيسمسيلت	أ.د. عيسى سماعيل
جامعة تيسمسيلت	أ.د. محمد صلاح
جامعة ابن خلدون تيارت	أ.د. خيرة مجدوب
جامعة بومرداس	ا د بن حميدة هشام
جامعة الجلفة	أ د بلخيرى فاطنة
جامعة تيسمسيلت	د. محمودي أحمد
جامعة تيسمسيلت	د. بوزكري الجيلالي
جامعة يحي فارس بالمدينة	د. نذير بوسهوة
جامعة بشار	د. زهير طافر
جامعة الوادي	د. علي العبسي
جامعة تيسمسيلت	د. روشو عبد القادر
جامعة الجلفة	د. هزرشي طارق
جامعة ابن خلدون تيارت	د. زيانى عبد الحق
جامعة البليدة	د. عبدالحق القينغي
جامعة المسيلة	د. مخوخ رزيقة
جامعة الشلف	د. حمزة مزيان
جامعة تيسمسيلت	د بن شيخ عبد الرحمن
جامعة معسكر	د. حسيني إسحاق
جامعة خميس مليانة	د. قسول فاطمة الزهراء
جامعة المسيلة	د مخوخ رزيقة
جامعة خميس مليانة	د فاطمة الزهرة قسول
جامعة تيسمسيلت	د راجحي بوعبدالله
جامعة تيسمسيلت	د بنونيرة موسي
جامعة المدية	د بن قيدة مروان
جامعة المسيلة	د ميلودي اعمر
المدرسة العليا للتجارة	د بن بلس بلال
جامعة ابن خلدون تيارت	د بناي صبرينة

أولاً: التعريف بالمجلة.

مجلة "الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة" مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تسميكت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بجامعة تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الأعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانياً: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحث الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة بالجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتهين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لجامعة تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

محتويات العدد

الصفحة	مؤسسة الانتماء	المشاركين	عنوان المقال
23-08			تأثير بيئة العمل الداخلية على تحسين أداء العاملين بشركة السكر السودانية د. حسابو أحمد حسابو ؛ جامعة الإمام المهدي السودان
39-24			معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بين اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية- ط.د عبد الرؤوف حماني ؛ جامعة يحي فارس بالمدينة ط.د نوارى لعلاوي ؛ جامعة يحي فارس بالمدينة
55 -40			واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر - بنك البركة الجزائري نموذجا- كواش زهية ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
74-56			اعتماد الإدارة المحلية على آليات الجودة الشاملة لتحقيق التميز النوعي في المجتمع المحلي -دراسة ميدانية بمقر ولاية جيجل د/ هبة ياسف ؛ جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل
90-75			أهمية اليقظة الإستراتيجية في انتاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أقوم فاطمة ؛ مدرسة الدراسات العليا التجارية
110-91			دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ربحي فاطمة ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
134-111			أزمة المياه في العراق وأبعادها الاقتصادية - إشارة خاصة إلى البصرة أبو تراب تغريد قاسم محمد ؛ جامعة البصرة ؛ العراق
154-135			دور الإبداع في إنعاش دورة حياة المنتج جودي عبدالحق ؛ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ا.د حميدوش احمد ؛ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
165-155			إعادة الهيكلة التنظيمية كأداة لتعزيز تنافسية المنظمات شركة جوجل الفابت أنموذجا عبد الجليل طواهر ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) رميساء العمراري ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) أمينة كنتاوي ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)



Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by

“The Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development”

LMESD

University of Tissemsilt

Volume 04 – ISSUE 02

DECEMBER 2021

revue.mesd@gmail.com

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

International Standard Serial Number: ISSN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018



University of Tissemsilt



Modern Economic and Sustainable Development review

*Approved Scientific international Semestrial review And
specializing in economic field*

Published by

*The laboratory of Modern Economic and sustainable
development*

faculty of Economics, Business and Management Sciences

International Standard Serial Number: ISSN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743



دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

- دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت -

The role of small and medium-sized enterprises in achieving sustainable development in Algeria -a case study by the Directorate of Industry and Mines of the State of Tissemsilt -

ربحي فاطمة¹

Rebhi fatima¹

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر): مخبر الصناعة والتطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع؛

rebh.fatima@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/09 تاريخ القبول: 2021/08/09 تاريخ النشر: 2021/12/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت، حيث تعتبر مديرية الصناعة والمناجم قلب التنمية المحلية، وتسعى جاهدة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمين دورها في التنمية المستدامة من خلال مرافقتها ودعمها في جميع المجالات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنها تساعد في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل، وتساعد على خلق روح المسؤولية الفردية والابتكار، وفي تدعيم روح المنافسة بين المؤسسات، وتلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، مناصب الشغل، مديرية الصناعة والمناجم.

تصنيفات JEL: Q01, F63, E24, ..

Abstract:

Our study emphasizes the role of small and medium-sized enterprises in achieving sustainable development in Algeria, a case study by the Directorate of Industry and Mines of the State of Tissemsilt, where it is considered the heart of local development, and it strives to promote small and medium-sized enterprises and enhance their role in sustainable development by accompanying and supporting them in all areas.

The study concluded several results, the most important of which is that it contributes to reducing unemployment and creating jobs, and helps to create a spirit of individual responsibility and innovation, and strengthens the spirit of competition between institutions, and plays a major role in achieving development.

Keywords: small and medium-sized enterprises, sustainable development, economic development, jobs, Directorate of Industry and Mines.

JEL Classification Codes: Q01, F63, E24, ..

¹ الباحث المرسل: ربحي فاطمة؛ الايميل: rebhi.fatima@univ-dbkm.dz

**مقدمة:**

أبدت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجه نحو النمو، ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اهتمت الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي من خلال خلق بيئة أعمال مواتية لهذه المؤسسات، لذلك عرفت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة في جميع القطاعات، فهي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه من مساهمة بدرجة كبيرة في تفعيل الصادرات، ودون أن ننسى مساهمتها كذلك في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، ومساهمتها في خلق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد تطور في السنوات الأخيرة مفهوم التنمية المستدامة، والتي تتضمن استغلال الموارد بطريقة عقلانية ورشيدة، من أجل تغيير الأوضاع للأفضل، وهذا التطور لم يشمل البعد الاقتصادي للتنمية فحسب بل شمل أبعاد أخرى وهي البعد الاجتماعي، والبيئي، لأن التنمية المستدامة تمثل عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع من مختلف النواحي وبصفة متوازنة، وذلك لتحقيق النمو وارتفاع وتطور المجتمعات فكريا، اقتصاديا، واجتماعيا،.... الخ.

إشكالية البحث: إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدرتها المتعددة لتلبية الحاجيات الاستهلاكية وتوفير مناصب الشغل وزيادة قدرات الابتكار وتزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتج المحلي وهذا يعني أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقد عرفت هذه المؤسسات تطورا كبيرا في الجزائر ساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: ما مدى

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف المرجوة منها؟
- ما هي المعالم الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر وما مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية المستدامة؟
- ما دور مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة؟
- فرضيات البحث:** للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها؛
- تبني الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم فكرة التنمية المستدامة؛
- لمديرية الصناعة والمناجم دور فعال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في غياب المشاتل ومراكز التسهيل المساعدة على تطوير هذه المؤسسات؛

أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفيرها لمناصب الشغل بالإضافة إلى الرفع من مستوى المعيشة والحد من الفقر ومساهمتها في الصادرات وزيادة قدرات الابتكار، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا للتنمية المستدامة في جميع الجوانب، خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، وإرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتنمية المستدامة



على حد سواء، دون أن ننسى اهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والاستراتيجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع.

أهداف البحث: يهدف البحث عموماً إلى:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة على حد سواء.
- محاولة إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للبرامج والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف المرجوة منها.

- إبراز دور مديرية الصناعة والمناجم في تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وإحصائها على مستوى الولاية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة عبد القادر عائشة موزاوي، وإيمان زواركي، (2020)، بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم للفترة (2018-2005)"، وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، وفي الحد من التباين الجغرافي لهذه التنمية وفهم آثار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لتدخل الجماعات المحلية من خلالها للتأثير على المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق التنمية المحلية لولاية مستغانم خلال فترة (2018-2005).

2- دراسة قرارية ريمة، دريس ناريمان، (2018)، بعنوان "دراسة تقييمية لدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2016-2009)"، وهدفت الدراسة إلى تشخيص أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي في الجزائر وإبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تحقيق التنمية المتوازنة.

3- دراسة العابد برينيس شريفة، (2013)، بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر"، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى شبه انعدام تلك العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية وتسيير في المؤسسة وإلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسات حديثة النشأة مازال البعد البيئي لم يدخل في ثقافتها.

4- دراسة مشري محمد الناصر، (2011)، بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، وهدفت الدراسة إلى محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية وتسهيل الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف دراسة البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرضنا لمفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي من خلال جمع البيانات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها وعرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة مع تحليل هذه البيانات وتفسيرها وصولاً إلى النتائج.

تقسيمات البحث: وللإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى ما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت ودورها اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الأول. الإطار النظري للدراسة:



أولاً. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لا يوجد تعريف واحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل يوجد عدة تعريفات وذلك حسب الدول والمنظمات الدولية وذلك لاختلاف البيئة الاستثمارية التي تنشط فيه هذه المؤسسات، وكذلك بسبب اختلاف معايير التصنيف، وسوف نتطرق إلى عدة تعريفات وهي كالتالي:

1.1 **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية:** عرفت وفقاً لمعيار عدد العمال ورأس المال المستثمر: الصناعات التي يعمل بها 250 عاملاً، ويمكن أن يصل إلى 1500 عاملاً، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار.¹

2.1 **تعريف البنك الدولي:** عرفت من قبل البنك الدولي بالاعتماد على معيار عدد العمال، والذي يعتبره معياراً مبدئياً "هي تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملاً، ويصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل بها ما بين 10-50 عاملاً تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عاملاً فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.²

3.1 **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و50 عاملاً".³

4.1 **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 5 أنها "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من واحد(1) إلى مائتين وخمسين شخصاً (250) لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار تستوفي معيار الاستقلالية".⁴

الجدول 1: تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري.

المعيار المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عاملاً	من 01 إلى 20 مليون دج	من 01 إلى 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عاملاً	من 20 إلى 200 مليون دج	من 10 إلى 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عاملاً	من 200 إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2017، ص 05.

2. **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في اقتصاديات الدول من خلال الخصائص التي تتمتع بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى من أجل مواجهة تحديات التغيرات الاقتصادية كونها تعتبر أحد روافد العملية التنموية ويكمن إجمال خصائصها فيما يلي:

1.2 **سهولة التأسيس:** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها، حيث تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة نقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.⁵



2.2 **انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا:** يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبيا مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأس مال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.⁶

3.2 **ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات:** حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.⁷

4.2 **المرونة العالية:** يتمتع العمل الصغير بمرونة عالية والقدرة على التغيير، هذه ميزة لا تتمتع بها الأعمال الكبيرة وذلك، لأنها تمتلك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر أقل يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها.⁸

5.2 **الانتشار الجغرافي الواسع:** تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظرا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالبا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات.⁹

6.2 **تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:** تنتمي المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع الكبيرة، وذلك نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير، فغالبا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.¹⁰

7.2 **التجديد:** إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.¹¹

8.2 **تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:** من أهم مزايا هذه المؤسسات أنها تسمح للعاملين بها بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة، حيث تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملين في المشروع الصغير لذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم.¹²

3. **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة على صعيد مختلف دول العالم، حيث الانتشار الواسع لها والقيمة التي تضيفها في مختلف الاقتصاديات الحالية، ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:¹³

- تساهم بشكل فاعل في إيجاد الوظائف؛

- تساهم الأعمال المتوسطة والصغيرة في تنشيط وتطوير حالة المنافسة؛

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر مهم لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إشباع حاجات لفئات المجتمع المختلفة؛

- تساهم في التنوع الثقافي؛

- تعتبر مصدرا مهما للتجديد والابتكار والإبداع؛

ثانيا. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:



1. **تعريف التنمية المستدامة:** اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبير بعد ظهور تقرير "لجنة برونتلاند" والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبى احتياجات الحالة الراهنة للتنمية المستدامة، إلا أن التعريف الأكثر استخداما هو تعريف "لجنة برونتلاند" التي ركزت في تعريفها على ضرورة الحفاظ على أجيال المستقبل مع تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة، وهناك من عرف التنمية المستدامة كذلك على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.¹⁴

2. **أبعاد التنمية المستدامة:** توجد ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد بيئي.

1.2 **البعد الاقتصادي:** ويجب أن يكون النظام المستدام اقتصاديا قادرا على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر، للحفاظ على مستويات التحكم يمكن التحكم فيها من الحكومة والديون الخارجية، وتجنب الاختلالات القطاعية الشديدة التي تضر بالزراعة أو الحكومة أو الإنتاج الصناعي.

2.2 **البعد الاجتماعي:** ويجب أن يحقق النظام المستدام اجتماعيا، الإنصاف التوزيعي، وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمساواة والمشاركة.

3.2 **البعد البيئي:** ويجب أن يحافظ على النظام المستدام بيئيا على استقراره وتجنب الإفراط في استغلال نظم الموارد المتجددة أو المصارف البيئية واستنزاف المواد غير المتجددة ويشمل هذا البعد صيانة والتنوع البيولوجي والاستقرار في الغلاف الجوي، ووظائف النظم البيئية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.¹⁵

3. **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى جهود التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي: 16

- بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات وربطها بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع؛
- الربط بين النمو الاقتصادي الصناعي ومدخلات الطاقة والمواد الخام؛
- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كما ونوعا للأفراد؛
- المساهمة الفاعلة لقطاعات السياحة والنقل وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في دفع الاقتصاد القومي مع تخفيف تأثيراتها السلبية على البيئة، والتوزيع العادل للثروات، مما يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة؛
- حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة؛
- إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الحكومية، بما يحقق رضا المواطنين؛

4. **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:**

1.4 **دوافع تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمبادئ التنمية المستدامة:** هناك العديد من العوامل والمتغيرات الدافعة لذلك نذكر بعضها:

- التوقعات المستقبلية فيما يخص المخاطر الناتجة عن الإبداع التكنولوجي؛
- تخفيض التكاليف من خلال التسيير المحكم للموارد الطاقوية والأولية؛
- الحصول على الأفضلية التنافسية من خلال ابتكار منتجات جديدة ذات مواصفات بيئية؛
- التأقلم مع القوانين والتشريعات الحالية والمستقبلية لعدم المخالفة؛
- تحسين صورة المنتج والحصول على ولاء المتعاملين وتحسين العلاقات الداخلية بتجديد وتحفيز العمال ما يعود إيجابا على أداء المؤسسة؛



بالإضافة إلى العديد من الحوافز التي تمنح للمؤسسات فرص التميز والأفضلية في المنافسة، وكذلك التحديات التي يستوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التأقلم معها لتفادي المخاطر الناتجة عنها، وبهذا نلاحظ أن بيئة النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي قد تغيرت بشكل جذري وتغيرت معها المفاهيم والأسس وأصبح على هذه المؤسسات أن تتفاعل مع هذه المستجدات وتتفاعل فيها.¹⁷

2.4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق تنمية مستدامة بالجزائر:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر، لا تقل عن أهمية ما تؤديه من أدوار في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أنها تساهم في التقليل من بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع، مثل البطالة والفقر والتمييز وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل واستقطاب عدد كبير لليد العاملة، حيث أنها تركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية، خصوصا أمام تناقص التوظيف في القطاعات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتوظيف العمومي في الجزائر في السنوات الأخيرة، ومع احتمال استمرار هذا التناقص فإنه يكون من اللازم التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة منها، وذلك في صناعات قابلة للنمو والتطور.

وتؤدي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية، وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات، حيث يساهم ذلك في توفير هذه السلع بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الطبقات المتوسطة والفقيرة من المجتمع الجزائري، كما تساهم هذه المؤسسات في إنتاج المجتمع لحاجياته الأساسية بنفسه، مما يقلل من التبعية الاقتصادية ويرفع من الأمن الاقتصادي لأفراد المجتمع، وكذلك تؤدي هذه المؤسسات دورا جديدا في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المادي والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري الجزائري، كما تساهم هذه المؤسسات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات وهذا في ظل قلة وضعف معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول إلى الأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية.

كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزاناً وذلك بسبب قدرتها المالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، وتلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا هاما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها، بل إن هذه المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع المصغرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية.



إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي فرصة للمجتمع لتعميق فكرة وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية والجماعية وتشجع وتساعد على التطور المهني الايجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر خبرة وثقافة.¹⁸

3.4. **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية المستدامة:** يوضح الجدول التالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 من حيث العدد والنسبة المئوية.

الجدول 2: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول من 2019.

النسبة المئوية	العدد	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
99.98	1.171.701	المؤسسات الخاصة
0.02	244	المؤسسات العمومية
100	1.171.945	المجموع

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 35، 2019، ص 08.

نلاحظ من خلال الجدول (02) أن المؤسسات الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2019 تمثل 99.98% من مجموع النسيج الاقتصادي الوطني، في حين أن المؤسسات العمومية لا تتجاوز نسبتها 0.02% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الوطني، لكن يبقى العدد ضعيف من حيث العدد مقارنة بما يمكن أن تحققه هذه المؤسسات، وبما حققته فعلا في الدول المتطورة التي بنت اقتصادياتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.4. **تطور التشغيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يوضح الجدول رقم (3) تطور التشغيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول من 2019.

الجدول 3: تطور التشغيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول من 2019.

التطور %	النسبة 2019 %	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3.24	57.69	1.575.003	1.626.080	المؤسسات والأجراء
7.18	41.57	1.093.170	1.171.701	المؤسسات الخاصة وأرباب المؤسسات
5.07-	0.74	22.073	20.955	المؤسسات العمومية
4.78	100	2.690.246	2.818.736	المجموع

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 35، 2019، ص 08.

يوضح الجدول السابق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب اليد العاملة، حيث تجاوز عدد العاملين بها أكثر من 2.8 مليون موظف إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019، يتوزعون بين المؤسسات الخاصة، والمؤسسات العمومية، غير أن المؤسسات العمومية لا تشغل سوى 0.74 من إجمالي العمال، وهو ما يوضح التوجه نحو القطاع الخاص وبالمقارنة مع سنة 2018 فإن عدد المشغلين في القطاع الخاص ارتفع بنسبة 4.86%، وهذا يفسر الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في استقطاب اليد العاملة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة والدفع بعجلة النمو المحلية المستدامة.

5.4. **توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط:** يوجد العديد من القطاعات الاقتصادية التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018.



الجدول 4 توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط للسداسي الأول من 2018.

الرقم	قطاعات النشاط	السداسي 1 2017	النسبة %	السداسي 1 2018	النسبة %	التطور %
01	الفلاحة	6973	0.64	7368	0.63	5.66
02	الطاقة و المناجم	2938	0.27	3035	0.26	3.30
03	البناء والأشغال العمومية	182.501	16.69	188.290	16.06	3.17
04	الصناعات المصنعة	97.803	8.95	102.128	8.71	4.42
05	المهن الحرة	561.461	51.36	602.755	51.53	7.35
06	الحرف	241.494	22.09	268.369	22.90	11.13
	المجموع	1.093.170	100	1.171.945	100	7.21

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 35، 2019، ص 08.

من الجدول نلاحظ أن المهن الحرة والحرف أخذت الحصة الكبيرة من نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تجاوزت 16.06%، ورغم أهمية الصناعات المصنعة في إحداث القيمة المضافة إلا أنها بلغت 8.71% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجب تداركه من الدولة الجزائرية والتوجه نحو القطاع المحدث للثروة، أما بالنسبة للقطاع الفلاحي رغم أهميته فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط فيه لم يتجاوز 1%.

6.4. **هيئات دعم المؤسسات الصغير والمتوسطة:** يمكن استعراض أهم هيئات المرافقة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول 5: هيئات دعم المؤسسات الصغير والمتوسطة.

الهيئة	تعريفها
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996، وتهدف إلى التخفيف من حدة البطالة في أوساط الشباب، وذلك من خلال تشجيعهم على إنشاء مؤسسات مصغرة، دعمهم ومرافقتهم في مختلف مراحل تنفيذ المشروع.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	تأسست وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06/07/1994، يساهم في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001، وتعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وبعد الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001، وتعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتعد الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
مشارتل المؤسسات	تم إنشاؤها بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
مراكز التسهيل	تم إنشاؤها بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها ودعمها ومرافقتها.

المصدر: سبرينة مانع، فضيلة بوطورة، 2018، ص 157.



الجزء الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة:

أولاً. الدراسة الميدانية: تمت الدراسة الميدانية على مستوى مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت المخولة إقليمياً لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائها في الولاية، حيث قمنا بدراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بولاية تيسمسيلت من خلال الإحصائيات والمعلومات المقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا لمختلف النشاطات والجهود المبذولة من طرف المديرية في سبيل تطوير وترقية هذا القطاع لتحقيق التنمية المستدامة، وتمت هذه الدراسة خلال شهر جوان 2021.

1. النشأة والموقع لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت:

1.1 النشأة: لقد مرت مديرية الصناعة والمناجم بعدة تسميات نظراً لصدور مراسيم متعددة تقضي في كل مرة بتغيير تسمية المديرية ونذكر ما يلي:

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر سنة 2003، يتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 25 جانفي 2011 المتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، تم تحويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المديرية الجديدة.

- المرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 23/01/2014 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 15/01/2011 إلى مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في: 22 جانفي 2015، المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها.

2.1 مقرر مديرية الصناعة والمناجم: تقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت بالحي الإداري الجديد مقابل ثانوية أحمد بن يحيى الونشريسي (المتقنة سابق).

2. الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت: يتكون الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم من خمسة مصالح وكل مصلحة تتكون من عدة مكاتب وهي تتمثل فيما يلي:

مصلحة التقييس والقياس، مصلحة ترقية الاستثمار والتطوير الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة، مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية، وأخيراً مصلحة إدارة الوسائل والمستخدمين.

الشكل 1: يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.



3. مهام مديرية الصناعة والمناجم تيسمسيلت في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقوم مديرية الصناعة والمناجم لولاية بالمهام التالية:

- تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقديم حصيلة النشاطات؛
- تدرس وتقتراح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية؛
- تساهم في إنجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4. دور مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة والمناجم:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قلب التنمية المحلية المستدامة فهي أداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف السلطات المحلية والوزارة الوصية حيث تم في بداية سنة 2007 تنصيب هيكل مديرية ولاية تيسمسيلت.

وفي غياب هيكل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات تقوم حاليا المديرية بتوجيه ومراقبة المؤسسات الصغيرة حيث تستقبل يوميا المستثمرين الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم كل ما يلزم من معلومات وإجراءات تفيدهم في ذلك.

ثانيا. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيسمسيلت من 2011 إلى 2020: تسعى الولاية من خلال مختلف قطاعاتها بتعزيز قدرة الصناعة الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مختلف أجهزة الدعم التي وضعتها الدولة لخلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، ورقم أعمالها وتعداد مناصب الشغل، العدد الإجمالي للمؤسسات الناشطة بالولاية بلغ 1819 مؤسسة وتوفر بذلك 8162 منصب شغل، وسوف نوضح ذلك في الجدول الموالي:

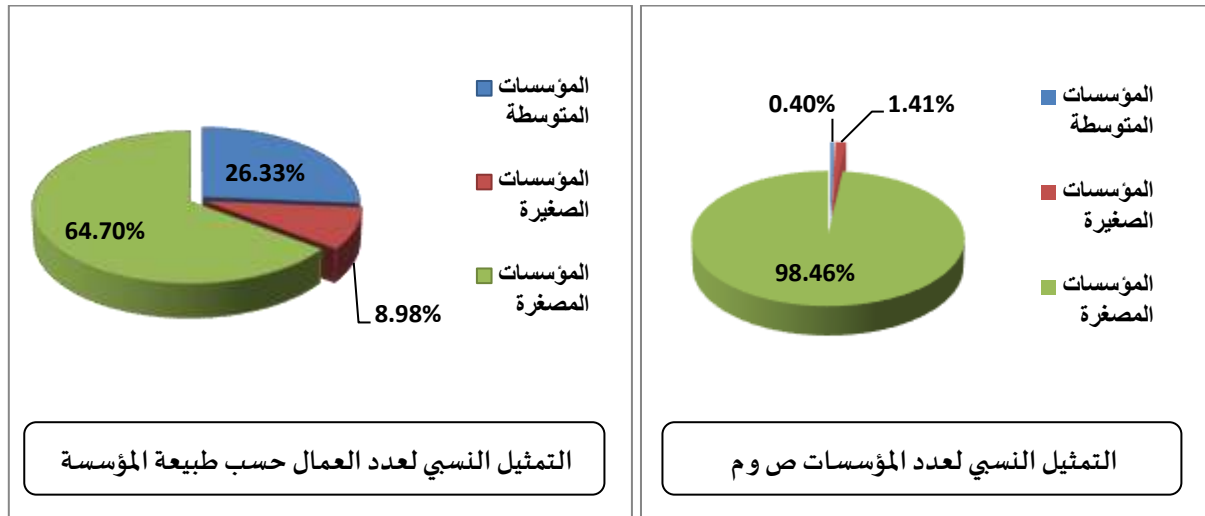
الجدول 6: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها وعدد العمال بالولاية.

تصنيف المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	تعداد مناصب الشغل	عدد العمال %	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات %
المؤسسات الصغيرة	من 01 إلى 09 عمال	اقل من 20 مليون دج	4360	64.70%	1730	98.46%
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49 عامل	من 20 مليون دج إلى 200 مليون دج	494	8.98%	80	1.41%
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 249 عامل	من 200 مليون دج إلى 02 مليار دج	3308	26.33%	09	0.40%
المجموع العام			8162	100%	1819	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.



الشكل 2: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال حسب طبيعة المؤسسة.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.

2. **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيسمسيلت:** المشاريع المسجلة بالولاية في مختلف الميادين، في تطور مستمر عبر السنوات الماضية وهذا راجع إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وبلوغ الأهداف المسطرة محليا، سعيا لمواكبة التحديات التي يعيشها القطاع، والتي تقتضي المنافسة الحرة بين المنتج المحلي والمنتج الخارجي عن طريق رفع فعالية وكفاءة المؤسسات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 7: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2020/2011).

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بناء وأشغال عمومية	400	408	410	410	410	420	430	448	446	445
التجارة	220	225	228	230	230	240	247	326	330	332
الماء والطاقة	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الهيدروكربونات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الصناعة	125	125	128	129	130	130	131	190	187	171
المناجم والمحاجر	16	16	16	16	16	16	16	18	16	16
الزراعة والصيد	5	5	5	5	5	5	5	6	7	9
الخدمات	711	715	718	718	718	720	725	765	792	822
تعيين حديد وصلب	18	21	21	20	22	25	25	22	22	21
المجموع	1498	1518	1530	1531	1534	1559	1582	1778	1803	1819

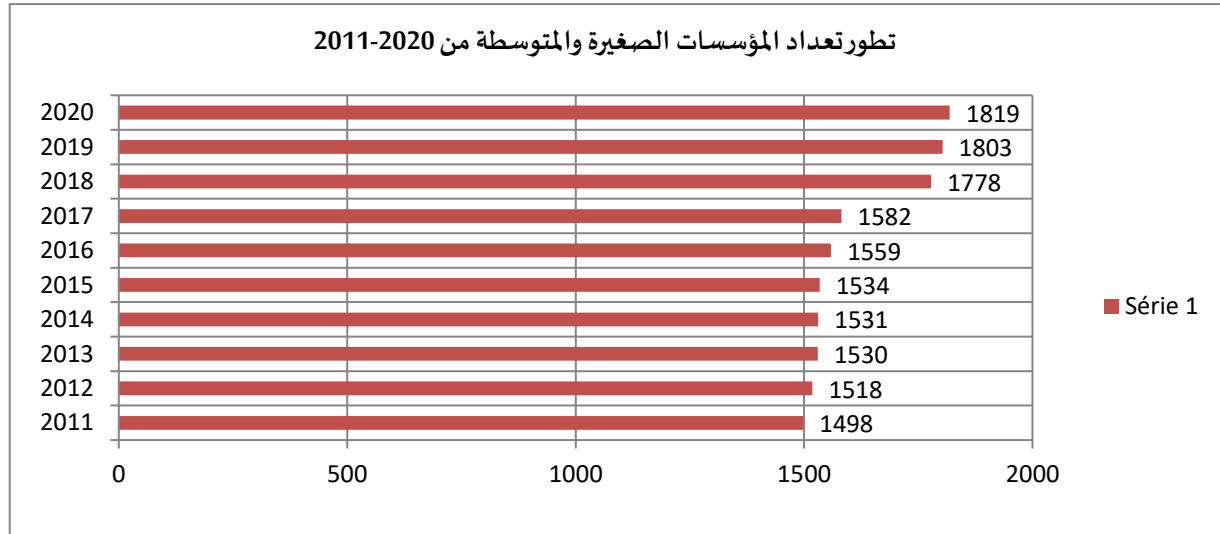
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.

من خلال الجدول نلاحظ بخصوص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، فتشير الإحصائيات الموجودة لدينا بأن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2020 بلغ "1819" مؤسسة، وأغلب المؤسسات في الولاية تركز بنسبة كبيرة على قطاع الخدمات حيث بلغ عددها حوالي 822 مؤسسة وكذا البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عددها حوالي 445 وتلها باقي القطاعات الأخرى، نلاحظ أن معظم المؤسسات في الولاية في تطور من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت



فيمما الدولة لصالح هذا القطاع في إطار إستراتيجية ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند أفاق 2021، وتشغيل اليد العاملة وذلك للقضاء على البطالة عن طريق أجهزة الدعم (CNAC, ANSEJ, ANGEM).

الشكل 3: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2020/2011).



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.

3. توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاط موقوفة بتاريخ 30 جوان 2020: يوضح جدول (8) توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاط بتاريخ 30 جوان 2020.

الشكل 8: توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاط بتاريخ 30 جوان 2020.

الرقم	قطاع النشاط	عدد مناصب الشغل المنشأة	% النسبة
01	الخدمات	1297	18.11
02	البناء والأشغال العمومية والري	5345	60.67
03	التجارة	1113	15.54
04	الصناعة	314	4.38
05	المناجم	77	1.08
06	الزراعة	16	.022
07	المجموع	8162	%100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وفرت بذلك 8162 منصب شغل، كما يبقى قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية النشاطين المهيمنين في الولاية بعد أن كانت لا تتعدى 3.58% في سنة 2007، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع بإشراك أجهزة الدعم التي وضعتها السلطات العمومية، ومختلف البرامج الاستثمارية الهامة المسجلة في إطار سياستها الحكومية، وعلى إثر هذا التطور انعكس إيجابيا على سوق الشغل كما هو مبين في الجدول أعلاه.

4. المؤسسات الناشطة حسب طبيعة النشاط بولاية تيسمسيلت:

توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيسمسيلت لسنة 2020 حسب قطاعات النشاطات (الزراعة، الري البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية، وخدمات) كما هو موضح في الجدول الموالي:



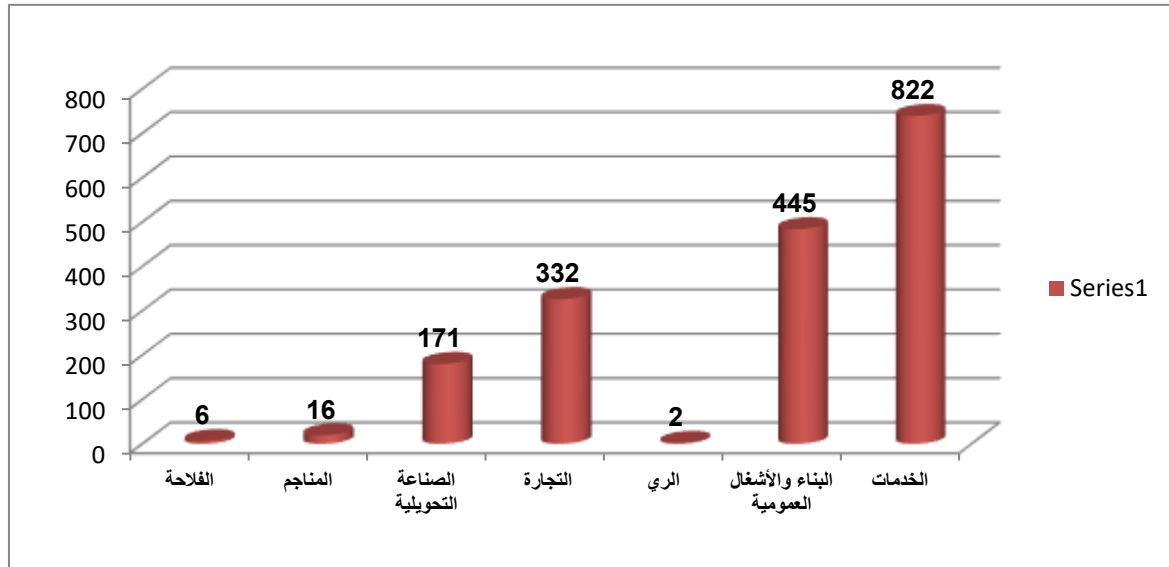
الجدول 9: المؤسسات الناشطة حسب طبيعة النشاط بولاية تيسمسيلت.

الرقم	قطاع النشاط	العدد	النسبة %
01	الخدمات	822	42.08
02	البناء والأشغال العمومية	445	27.56
03	التجارة	332	18.56
04	الصناعة التحويلية	171	10.25
05	المناجم	16	1.08
06	الفلاحة	06	0.34
07	الري	02	0.13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات في قطاع الخدمات أكبر حيث بلغت نسبة 42% مقارنة بالقطاعات الأخرى ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 27.56%، ثم قطاع التجارة بنسبة 18.56%، وبعدها الصناعة التحويلية بنسبة 10.25%، وكانت آخر نسبة لقطاع الري التي بلغت 0.13%.

الشكل 4: عدد المؤسسات الناشطة حسب طبيعة النشاط بولاية تيسمسيلت.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الجدول لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.

ثالثا. جهود مديرية الصناعة والمناجم لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرافقة والدعم:

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وهذا نتيجة للتغيير الذي عرفه مناخ الاستثمار في الجزائر والذي أدى إلى تحسن كبير نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة لترقية القطاع في مختلف المشاريع حيث أن وظيفة المرافقة أصبحت عنصرا حيويا في الثقافة المقاولاتية للمتعاملين الخواص ومن أجل النهوض بهذه المؤسسات نحو التطور وتحقيق التنمية المستدامة فإنه تم مرافقتها وتشجيعها على الابتكار وتحسين الجودة وذلك من خلال ما يلي:

1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفي هذا الإطار سطرت المديرية الولائية للصناعة والمناجم بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا تحسيسيا لفائدة المؤسسات، وفي هذا الصدد تم استدعاء أكثر من 500 مؤسسة أعطيت لهم شروحات وافية عن هذه العملية والإجراءات الواجب اتخاذها للانخراط في هذا البرنامج حيث تم



إيداع ملفاتها عبر الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الدعم وهناك 07 مؤسسات استفادت من الدعم من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلها تنشط في مجال الأشغال العمومية والبناء.

2. الجائزة الوطنية للابتكار والجائزة الجزائرية للجودة: بالإضافة إلى هذا فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والإبداع وتحسين الجودة من خلال مسابقات وطنية، كالجائزة الوطنية للابتكار والجائزة الجزائرية للجودة، من منطلق أن الإبداع والابتكار يمثل إحدى المكونات الأساسية لاستدامة ومواكبة التنافس من خلال تحقيق الميزة التنافسية والارتقاء بمستوى الأداء إلى مستوى التنافس من حيث السعر والجودة، وتقوم مديرية الصناعة والمناجم المخولة إقليميا بإعلام المؤسسات الراغبة في المشاركة في الجائزة الوطنية للابتكار والجائزة الجزائرية للجودة.

3. الأسبوع العالمي للمقاولاتية: عملت الجزائر على تسطير الأسبوع العالمي للمقاولاتية أسبوع من كل سنة والتي شرعت في المشاركة فيها منذ 2011، على مسألة تحسين مناخ المقاولات ببلادنا، وغرس فكرة الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وعرفت المشاركة في الولاية تطورا ملحوظا سنة بعد أخرى، من خلال القيام بحملات تحسيسية وإعلامية للشباب وخريجي الجامعات المهتمين بالمقاولات، وطرح انشغالهم والمشاكل التي تحيط برغبتهم في اقتحام مجال المقاولاتية، إضافة إلى التعرف بإمكانياتهم الابتكارية التي تنتظر التجسيد على أرض الواقع.

4. نشاطات مديرية الصناعة والمناجم بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين التنمية المستدامة:

1.4 النشاطات المتعلقة بالمشاركة في البرامج الرامية لدعم التنمية المحلية والمستدامة للولاية سنة 2019:

قامت مديرية الصناعة والمناجم بنشاطات تتعلق بالمشاركة في البرامج الرامية لدعم التنمية المحلية والمستدامة للولاية خلال فترة 2019 وتتمثل فيما يلي:

- مساهمة مديرية الصناعة والمناجم للولاية في برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية في شمال غرب الجزائر « PADSEL NOA »، البرنامج تم إعداده من طرف مجموعة من الخبراء ويندرج في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث قامت مديرية الصناعة بتقديم كافة المقترحات الخاصة بالقطاع من أجل ترقية الشغل وتحقيق التنمية المحلية للبلديات الفقيرة على وجه الخصوص؛

- المشاركة في الورشة التقييمية بالحظيرة الوطنية لثنية الحد والتي تندرج في إطار برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للفضاءات المحمية لدول شمال إفريقيا، حيث قامت مديرية الصناعة والمناجم للولاية بتقديم المقترحات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للحظيرة من خلال المساهمة في خلق النشاطات الاقتصادية التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة وفقا لدفتر شروط يتم إعداده لهذا الغرض.

2.4 النشاطات المتعلقة بترقية التشغيل: حيث ساهمت المديرية الولائية للصناعة والمناجم في إعداد خارطة الإستراتيجية لترقية التشغيل وتوجيه الاستثمار التي بادرت بها المديرية الولائية للتشغيل.

3.4 النشاطات المتعلقة بجمع المعلومات الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تطبيقا لأحكام المادة 48 من قانون المالية لسنة 2019 وفي حال صدور أحكام القرار الوزاري المشترك خلال السداسي الثاني من سنة 2019، ستباشر مديرية الصناعة والمناجم بجمع المعلومات الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يخص الإنتاج الطبيعي والعناصر الداخلة المستعملة، وأن تقوم هذه الأخيرة بإعداد تقرير كل ستة أشهر.



4.4 الاتفاقيات والتظاهرات العلمية والأيام الإعلامية والتحسيسية لمديرية الصناعة والمناجم بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

قامت مديرية الصناعة والمناجم بنشاطات متعددة في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير هذه المؤسسات بهدف تحقيق التنمية المستدامة، حيث وسعت نشاطاتها مع مختلف الجهات المعنية بهذا القطاع من خلال إبرام عدة اتفاقيات وشراكة، والقيام بمختلف التظاهرات والمبادرات العلمية والحملات التوعوية والإعلامية والتحسيسية في سبيل ترقية هذا القطاع وتطويره في جميع المجالات، وتتمثل مختلف هذه النشاطات في السنوات الأخيرة في الجدول الموالي:

الجدول 10: الاتفاقيات والتظاهرات العلمية والأيام الإعلامية والتحسيسية لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة خلال فترة (2019-2021).

طبيعة النشاط	الهدف من النشاط	المدة	الملاحظات
إبرام اتفاقية الشراكة والتنسيق مع قطاع التكوين المهني والتمهين لولاية تيسمسيلت.	ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكوين من أجل تحسين أدائها.	سنة 2019	تنفيذ مختلف عمليات التكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
تنفيذ اتفاقية الإطار مع وزارة العدل ممثلة بالمؤسسة العقابية لولاية تيسمسيلت	المساهمة في إدماج المفرج عنهم ومرافقتهم في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.	سنة 2019	/
المشاركة في الحملة الوطنية التحسيسية لتوعية المستهلك التي ينظمها قطاع التجارة بالتنسيق مع شركائه المحليين للولاية،	مشاركة مديرية الصناعة في هذه الحملة تحت شعار "لنستهلك المنتج الوطني والمحلي" بهدف دعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.	سنة 2019	التظاهرة تم تنظيمها مديرية التجارة بالتنسيق مع مديرية الصناعة والمناجم ومع كافة الشركاء المحليين
تنظيم مسابقة الجائزة الجزائرية للجودة لسنة 2019	- توجيه مراسلات للمؤسسات المعنية بهدف المشاركة في هذه المسابقة. - النشاط الإعلامي و التحسيسي المتعلق بهذه الجائزة من أجل ضمان مشاركة واسعة وفعالة.	خلال سنة 2019	/
تنظيم مسابقة الجائزة الوطنية للابتكار لسنة 2019	- تنظيم معارض بجامعة تيسمسيلت و بدار الثقافة لولاية تيسمسيلت. - تنظيم يوم دراسي بالمركز الجامعي لولاية تيسمسيلت تناول موضوع الابتكار وجودة المنتجات.	خلال سنة 2019	/
المشاركة في الملتقى الوطني الأول حول آليات وسبل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدعامة لتحقيق التنوع والتنمية الاقتصادية الشاملة	انعقاد الملتقى على مستوى جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيى الونشريسي	يوم 12 ديسمبر 2019	الملتقى تم تنظيمه من طرف جامعة تيسمسيلت.



تمثل هذه الاتفاقية إطارا رسميا بين جامعة تيسمسيلت ومديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت.	تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في إطار البحث العلمي وتأمين نتائجه، ونقلها إلى القطاع الاقتصادي من خلال مرافقة الطلبة الحاملين لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسات مقاولاتية ومؤسسات ناشئة ابتكارية في مجال تطوير مشاريعهم، وتجسيدها على أرض الواقع وتمويلها، مما يخلق ديناميكية للاقتصاد الوطني والاستجابة لأهداف مخطط الحكومة الرامي للتنوع الاقتصادي من خلال هذا النوع من المؤسسات	تم عقد الاتفاقية بتاريخ: 202/05/19 تحدد هذه الاتفاقية ب 03 سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة الطرفين	تمثل هذه الاتفاقية إطارا رسميا بين جامعة تيسمسيلت ومديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت في مجالات ترسيخ روح المقاولاتية ودعم تجسيد مشاريع المقاولاتية والمؤسسات والأفكار الابتكارية وكذا مشاريع البحث العلمي المشترك وتثمينه
---	--	---	---

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول أن مختلف نشاطات مديرية الصناعة والمناجم سواء من خلال الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الجهات أو المشاركة في التظاهرات العلمية والحملات التحسيسية كلها تهدف إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وذلك من خلال توعية الراغبين الشباب وخريجي الجامعات بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مما يحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

5. الصعوبات والعقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى إلا أنها تواجه عدة عقبات وصعوبات وتتمثل أهمها فيما يلي:

- صعوبة التمويل ومشكلات النظام المالي،

- عقبات الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- العقبات الإدارية والتنظيمات وعقبات العقار؛

- العقبات التسييرية وضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية؛

6. التوقعات الخاصة لسنة 2020-2021:

- وضع خارطة طريق لإحداث محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوسط الجامعي بهدف غرس روح وثقافة المقاولاتية وتشجيع الطلبة وخريجي الجامعات على إنشاء مؤسساتهم من خلال مختلف العمليات المتعلقة بالدعم والمرافقة وتشجيع الابتكار بهدف إدماج الشباب الجامعي في سوق الشغل.

- تفعيل البرامج القطاعية الخاصة بتأهيل ودعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم التظاهرات الاقتصادية بالتنسيق مع هيئات الدعم المحلية المعنية بمشاركة المؤسسات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الولاية وفقا للإمكانيات المادية المتاحة.

**خاتمة:**

تولي الدولة اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يؤديه من دور هام في التنمية المستدامة، ويعد مدخلا هاما في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وفي غياب مركز التسهيل ومشتلة المؤسسات في الولاية، تقوم مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت بدور كبير اتجاه هذه المؤسسات بالتوجيه والمرافقة والدعم لتحقيق التنمية المستدامة.

النتائج: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج تتمثل أهمها:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تطور عددها عبر السنوات، لكنها تعاني من مشاكل عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي؛

- ساهم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيةها، كما لعب دورا بارزا في الرفع من القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية لها وكذا تحسين محيطها لمواجهة الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة للتغيرات الاقتصادية الراهنة؛

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل، وخلق فرص أوسع للمرأة؛

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق روح المسؤولية الفردية، وتدعيم روح المنافسة بين المؤسسات؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات وعقبات رغم تطور هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة؛

التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح جملة من الاقتراحات التي لها ضرورة في تحسين الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحد من المعوقات والعقبات التي تعترضها:

- إنشاء هياكل الدعم المحلية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم والمتمثلة في مركز الدعم والاستشارة ومشتلة المؤسسات بهدف دعم خلق مؤسسات جديدة في الولاية؛

- استحداث مرصد وطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد احتياجاتها الخاصة؛

- توفير العقار الصناعي لانجاز المشاريع والمؤسسات وتوسيعها وضرورة إعداد منظومة معلومات لإعلام المستثمر والمتعامل الاقتصادي على أماكن تواجد وتوفر العقار الصناعي على المستوى الوطني؛

- إجراء دورات تدريب وتوعية العاطلين عن العمل، لحثهم وتشجيعهم على أهمية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وما توفره من دخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الوظائف العمومية، مما يخفف من حدة عي توفير مناصب العمل من طرف الحكومة؛

- نشر ثقافة المقاولانية لدى أوساط الشباب خريجي الجامعات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وعلى الدولة ترشيد دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار الجديدة وزيادة مصادر تحقيق التنمية؛

- تشجيع الابتكار التكنولوجي وتشجيع تطوير القدرات التكنولوجية الحديثة لهذه المؤسسات لتحسين قدرتها الإنتاجية؛

- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية الجزائر للتنوع الاقتصادي وتجسيدها للتنمية المستدامة؛

- تحسين المناخ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل؛

- تذليل العوائق الإدارية والمالية التي تواجه هذه المؤسسات من خلال برامج على المستوى المحلي والجهوي؛



الهوامش:

- ¹ صبرين زيتوني، "التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دفاتر بواداكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 04 سبتمبر 2015، ص 316.
- ² سرار خيرة، بن مسعود سعا، ضيف أحمد، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية-دراسة حالة الجزائر- (2006-2016)"، المؤتمر الدولي الأول حول المفاوالاتية المستدامة - بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-، يومي 18 و19 أبريل 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2017، ص 734.
- ³ راجح خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، ط 1، 2008، ص 32.
- ⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، الصادرة 2017/01/11 ص 5.
- ⁵ عبد الله خبايا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2013، ص 15، 14.
- ⁶ علاء عباس، محمد السلامي، "ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 104.
- ⁷ يوسف عزة خيرت، "إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تصميم مشروعات التنمية -جدوى المشروع)"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 9.
- ⁸ علي فلاح مفلح الزعبي، "ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)"، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، ط 1، 2016، ص 178.
- ⁹ علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سابق، ص 106.
- ¹⁰ علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 106.
- ¹¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، «إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء، عمان، الأردن، ط 1، 2002، ص 29.
- ¹² نهال فردي مصطفى، نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 92.
- ¹³ الغالي طاهر محسن منصور، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 32-36.
- ¹⁴ محسن زوييدة، بن الزين حمزة، بن علال بلقاسم، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة- استعراض التجربة اليابانية"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2018، ص 58.
- ¹⁵ Jonathan M. Harris, Basic Principles of Sustainable Development, GLOBAL DE ELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE, USA, June, 2000, p6.
- ¹⁶ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006.
- ¹⁷ العابد برينيس شريفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية المجلد/ العدد 4، 2013، ص 185.
- ¹⁸ علام عثمان، قاصب حسين، حملة عز الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حمة لخضر الوادي، 06 و07 ديسمبر 2017، ص 11-12.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

• المؤلفات:

1. عبد الله خبايا، (2013)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
2. عباس علاء، السلامي محمد، (2008)، "ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
3. خوني راجح، حساني رقية، (2008)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر.
4. عزة خيرت يوسف، (2018)، "إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تصميم مشروعات التنمية -جدوى المشروع)"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.



5. الزعبي علي فلاح مفلح، (2016)، "ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)"، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان.
6. يوسف حسن توفيق عبد الرحيم، (2002)، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء، عمان، الأردن.
7. فردي مصطفى نهال، عباس نبيلة، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. الغالي طاهر محسن منصور، (2009)، "إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل للنشر، الأردن.

• الأطروحات:

1. زرنوح ياسمين، (2006)، "إشكالية التنمية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

• المقالات:

1. زيتوني صبرين، (2015)، "التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دفاتر بواداكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد، 04، العدد 02، الصفحات: 313-331.
2. محسن زوييدة، بن الزين حمزة، بن علل بلقاسم، (2018)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة- استعراض التجربة اليابانية"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، الصفحات: 52-71.
3. العابد برينيس شريفة، (2013)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية المجلد 04، العدد 01، الصفحات: 166-192.
4. مانع سبرينة، بوطورة فضيلة، (2018)، "الموافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، مجلة المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 3، العدد 1، الصفحات: 151-166.

• المداخلات:

1. سرار خيرة، بن مسعود سعاد، ضيف أحمد، (يومي 18 و 19 أبريل 2017)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية- دراسة حالة الجزائر (2006-2016)"، المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة - بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة.
2. علام عثمان، قاصب حسين، حملة عز الدين، (يومي 6 و 7 ديسمبر 2017)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حمة لخضر، الوادي.

• القوانين والنصوص التنظيمية:

1. القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي، (2017) الصادرة 11/01/2017، "المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الجزائر.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jonathan M.Harris, (2000), "Basic Principles of Sustainable Development, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE", USA.